

بعده إلى الهزيمة التي لا تكابر نفسها فيها •• فانما تكابر ضعفها حين تلوذ
بفتنتها ، فاذا لاذت بها فخذلتها ، فلن يبقى لها ما تلوذ به بعد ذلك •
وهنا حكمة العقوبة البالغة التي لا تقاس بفوات متعة ، ولا باغتنام فرصة ،
للحديث والمعابثة •• إنما العقوبة إبطل العصيان ، ولن يبطل العصيان بشيء
كما يبطل باحساس العاصي غاية ضعفه ، وغاية قوة من يعصيه ، والهجر
في المضاجع هو بمثابة الرجوع إلى هذا الاحساس •• »

ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هذه
العقوبات جميعا ، فيما خلا العقوبة البدنية ، وهو - فيما يبدو لا ينسر
نظرة - اعتراض متعجل في غير فهم وعنى غير جدوى ، وليس هذا الاعتراض
بالجائز إلا على وجه واحد •• وهو أن العالم لا تخلق فيه امرأة تستحق
التأديب البدني ، أو يصلحها هذا التأديب •• وانه لسخف يجوز أن يتخذلق به
من شاء على حساب نفسه ، إظهارا لدعوى النخوة والفروسية في غير موضعها •
وليس بالجائز أن يتخذلق به على حساب الشريعة أو الطبيعة ، ولا على حساب
كيان الأسرة وكيان الحياة الاجتماعية ••

* * *

إن المقام مقام عقوبة بل مقام العقوبة بعد بطلان النصيحة وبطلان
القطيعة • ولم يخل العالم الانساني رجالا ونساء ممن يعاقبون بما يعاقب
به المذنبون ، فما دام في هذا العالم امرأة من ألف امرأة تصلحها العقوبة
البدنية ، فالشريعة التي يفوتها أن تذكرها ناقصة ، والشريعة التي تؤثر
عليها هدم الأسرة مقصرة ضارة ، واللغظ بهذه الحذالقة نفاق رخيص ،
والتماس للسمعة الباطلة بأخبث أثمانها • وقد أجازت الشرائع عقوبة الأبدان
للجنود ، ولها مندوحة عنها بقطع الوظيفة ، وتأخير الترقية والحرمان
من الأجازات والحريات ، فاذا امتنع العقاب بغيرها لبعض النساء ، فلا غضاضة
على النساء جميعا في إياحتها • وما يقول عاقل إن عقوبة الجناة تغض من
الأبرياء ، وإلا لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع القوانين ••
وسنرى فيما يلي من بيان القيود التي أحيطت بها هذه العقوبة انها
في حكم الاسلام جد كريهة ، وما أبيحت إلا لاتقاء ما هو أكره منها ،
وهو الطلاق ••